

*Trump Told Russians That Firing 'Nut Job'  
Comey Eased Pressure From Investigation*



حسب تسريبات نقلتها عنه «نيويورك تايمز»

«تراهب»: «كومي» كان مجنوناً وبعد إقالته تحررت من الضغوط

19-05-2017 الساعة 18:45 | خالد المطيري

ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، الأمريكية، اليوم الجمعة، نقلا عن وثائق تلخص اجتماعاً عُقد في البيت الأبيض، أن الرئيس «دونالد تراهب» قال لمسؤولين روس إن إقالة مدير مكتب التحقيقات الاتحادي «إف بي أي» «جيمس كومي» خفت «ضغوطا هائلة» كان الرئيس يواجهها في تحقيق جار بشأن روسيا والانتخابات الرئاسية

ووفقا للصحيفة، التي نقلت عن وثيقة قرأها عليها مسؤول أمريكي، قال «تراهب»: «أقلت للتو مدير إف بي أي. لقد كان مجنونا .. نعر كان مجنونا بحق... واجهت ضغوطا هائلة بسبب روسيا. أزيحت الن».

وقالت الصحيفة إن الوثيقة هي ملاحظات دوت من داخل المكتب البيضاوي.

ولطالما ثار غضب «تراهب» لفكرة أن روسيا لعبت أي دور في نصره الانتخابي على ضد منافسته الديمقراطية «هيلاري كلينتون» في نوفمبر/تشرين الثاني . لكن المسألة شابت شهوره الأولى في الرئاسة. ونفت موسكو ما خلصت إليه أجهزة المخابرات الأمريكية من أنها تدخلت في الحملة

لكن الضغوط زادت على البيت الأبيض بعد أن أقال «تراهب»، النسبوع الماضي، «كومي»، الذي كان يقود تحقيقا لـ«أف بي أي» في الأمر، وبعد أن ترددت أقاويل عن أن «تراهب» طلب من «كومي» وقف هذا ال تحقيق.

ولتخفيف تلك الضغوط، عينت وزارة العدل الأمريكية، الأربعاء، «روبرت مولر» مدير مكتب ال(إف بي أي) السابق لقيادة تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي في مسألة التدخل الروسي المحتمل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية

يشار إلى أن هناك 3 تحقيقات تجرى في هذا الأمر؛ بينها تحقيقان لتقصي الحقائق؛ الأول تجرية «لجنة الاستخبارات في مجل النواب»، والثاني تجرية لجنة «الاستخبارات في مجلس الشيوخ»، وكلاهما يحاول الإجابة على سؤال: ماذا حدث بالتحديد، وسيعدان تقريرين بهذا الشأن.

أما التحقيق الثالث فهو جنائي، وتجريه الـ«أب بي أي»، ويحاول الإجابة عن سؤال «هل تم انتهاك القانون أم لا؟»، ويهمن أن يقود إلى توجيه اتهامات جنائية.

لكن صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية شككت، في تقرير لها أمس، في إمكانية إجراء تحقيق مستقل في القضية.

إذ أن أعضاء الحزب الجمهوري، الذي ينتهي له الرئيس «تراهب»، يسيطرون على لجنتي الاستخبارات في مجلس الشيوخ والنواب.

وأشارت إلى أن «لجنة الاستخبارات في مجلس النواب» تضم 13 جمهورياً، و9 من الحزب الديمقراطي، بينما تضم «لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ» 8 من الجمهوريين و8 من الحزب الديمقراطي.

وبخصوص تحقيق الـ«أف بي أي» شككت، أيضاً، «نيويورك تايمز» في استقلاليته، وقالت إن الجهة التي تشرف على مكتب التحقيقات الفيدرالي والتي عينت رئيس لجنة التحقيق الـ«أف بي أي» هي وزارة العدل، ووزير العدل معين من قبل «تراهب»، وهو ما يشكك في استقلالية ذلك التحقيق.

المصدر | الخليج الجديد + ترجمة عن صحيفة نيويورك تايمز